



اسم المقال: معضلات العلاقات التركية - الاوربية

اسم الكاتب: د. نزار عبد اللطيف اسماعيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/25>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 20:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



معضلات العلاقات التركية-الاوروبية

الدكتور
نزار عبد اللطيف اسماعيل (*)

المقدمة

خلال الحرب الباردة الطويلة، كان يجمع بين تركيا واوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية هدف امني مشترك تمثل في حماية انفسهم وقيمهم ومصالحهم الحيوية من الخطر الشيوعي عبر التحالف الاستراتيجي في اطار حلف شمال الاطلسي-المنشآتو، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف تعميق وتطوير العلاقات بينهم في كافة المجالات وخاصة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

مع نهاية الحرب الباردة استمرت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية على ما كانت عليه، بل انها تطورت الى حد اصيحت فيه تركيا احدى الحلقات المهمة في الاستراتيجية الامريكية الكونية، وبصورة تمت خارج اطار العلاقات الاطلسية، اما مع اوربا الغربية التي حققت حلمها الوحدوي بموجب معاهدة ماسترخنت عام ١٩٩١ فقد تغير كل شيء، وبدأت تطفح على السطح حالات من التوتر والتأزم في العلاقات الاوربية-التركية تعيد الى الازهان

علاقات اوربا بالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لقد كان وراء هذا الترددي في العلاقات التركية-الاوربية قضايا عدة بعضها داخلية تتعلق بمستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي الداخلي في تركيا، وسعي الاتحاد الاوربي للتوسع نحو شرق اوربا وتكوين هويته السياسية والامنية المستقلة، وبعضها خارجي يتعلق باختلاف المصالح والاهداف الامنية وغير الامنية بين تركيا والاتحاد الاوربي سواء في اوربا او في المناطق الحيوية المحيطة بها كمناطق البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، لذلك فان دراسة هذه القضايا تعتبر من اهم اشكاليات العلاقات الدولية والاقليمية المعاصرة.

ان هدف هذه الدراسة هو اكتشاف اسباب وحيثيات هذه القضايا العالقة بالاعتماد على منهج التحليل التاريخي المقارن، وتبعاً لذلك افرد لكل قضية حقل خاص وعلى النحو التالي:-

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

اولاً: قضية عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي.

ثانياً: قضية الدور التركي في مشاكل البلقان.

ثالثاً: قضية العلمانية وحقوق الانسان.

رابعاً: قضية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط.

اولاً: قضية عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي

لعبت تركيا خلال الحرب الباردة دوراً حيوياً في حماية الغرب عموماً واوربا خصوصاً من التهديدات الفعلية للاتحاد السوفيتي السابق وحلف وارشو المنهار، اذ كانت تمثل خط الدفاع الجنوبي الشرقي لحلف الاطلسي من جهة منطقة البلقان، ولكن حتى في ذلك الوقت، كانت ستراتيجية الحلف الدفاع عن قلب او مركز اوروبا المتمثل بفرنسا والمانيا الغربية قبل الوحدة، ولهذا اهمل الحلف دور تركيا المهم التي لولاها لاستطاع الاتحاد السوفيتي تحريك الـ ٢٤٤ فرقة من فرقه العسكرية المواجهة لتركيا ووضعها امام مركز اوريا، والاكثر من ذلك ان الاتحاد الاوربي رفض ضم تركيا الى عضويته وقبل عضوية اليونان واعتبرها جزء من هويته السياسية والامنوية والاقتصادية والقيمية رغم ان اليونان هي في كل الحسابات دولة غير اوربية، وتبعاً لذلك صرح رئيس الوزراء التركي السابق تركوت اوزال في ١٧/٩/١٩٨٩ وقبل اسابيع فقط من تدمير جدار برلين ونهاية الحرب

الباردة، مخاطباً البرلمان الاوربي لمجلس اوريا بأن تركيا شاركت في الدفاع عن الغرب مدة اربعين عاماً ضد الشيوعية، لذا فهي جديرة بالانضمام الى الاتحاد الاوربي وقطف ثمار ازدهاره الاقتصادي ونموه^(١)، بيد ان ما حدث بعد عام ١٩٨٩ اوسع الفجوة بين تركيا واوربا، وجعل فكرة كونهما معاً ضمن هوية واحدة ونظام أمني مشترك مجرد خيال، وتعود اسباب ذلك الى ما يلي:

١. اختلاف الاهتمامات الامنوية والسياسية بين اوريا وتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، فجميع المؤشرات تدل ان الاتحاد الاوربي مهتم بأمنه فقط، اي في اقامة هوية سياسية وامنية ودفاعية اوربية خالصة بعيدة عن الارادة الامريكية وعن المشاكل الامنية والسياسية في المناطق القريبة من اوريا وخاصة منطقة اشرق الاوسط التي تقع فيها تركيا، دون ان يعني ذلك ان الاتحاد لا يهتم بهذه المشاكل التي قد تؤثر على امنه من قريب او بعيد ويسعى الى احتواؤها عبر اقامة شراكة مع دول الشرق الاوسط المتوسطة، والمفارقة الغربية هنا هي ان الاتحاد يقر بأهمية الدور التركي في اقامة هذه الشراكة واحتواء هذه المشاكل بل ويعتبر تركيا الجسر الذي يربطه اقتصادياً بدول الشرق الاوسط، ولكنه يرفض قبول انقره في عضويته خشية من انتقال مشاكل

من دول الاتحاد يشعرون بعدم جدوى انضمامها هذا، لان ذلك سيعقد المشكلة بين اليونان وتركيا، وينقلها الى داخل اروقة الاتحاد الذي يحاول الابتعاد عنها قدر المستطاع^(٤)، هذا وقد دفع هذا القرار الى قيام تركيا بتجميد علاقاتها مع الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٨^(٥).

٣. اختلاف النظرة بين اوربا وتركيا بخصوص روسيا الاتحادية، فروسيا لم تعد بنظر اوربا خطرا فعليا وتقليديا يهدد أمنها وقيمها بعد التحولات السياسية والاقتصادية التي جرت فيها، وبعد ان سحبت جميع قواتها عدة الاف من الكيلومترات الى الورا، اما تركيا فانها ما زالت تخاف من المطامع الروسية، ولديها تاريخ طويل في ذلك منذ عهد الدولة العثمانية، كما ان قواتها اقرب اليها بكثير من اوربا، اذ تشعر تركيا ان قيام روسيا بسحب قواتها من منطقة وسط وشرق اوربا سيبيح لها مرونة اكثر لتحريكها نحو الجنوب خاصة وانها تعاني مشاكل عرقية ودينية في القوقاز والشيشان، ويبدو ان بعض دول اسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية وبعض دول رابطة الكومنولث المستقلة تشاطر تركيا في هذه المشاعر مثل مولدافيا واذربيجان واكرانيا، وجورجيا، ومما يؤكد ذلك رغبتها في الانضمام الى حلف الناتو

هذه المنطقة اليه قبل ان يستكمل هويته الامنية المستقلة، او خشيته من ان تنتقل اليه مشاكل تركيا مع الدول المجاورة لها كالعراق وسوريا وايران. اما تركيا فتري ان الامن والاستقرار في اوربا لا يستتب الا من خلال استتباب الامن والاستقرار في الشرق الاوسط وتشاطرها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية^(٦).

٢. قرار الاتحاد الاوربي بضم عشرة دول من وسط وشرق اوربا الى عضويته، يدعوى ان انضمامها يعزز من أمن اوربا واستقرارها ويسهل من عملية بناء هويتها السياسية والامنية المستقلة، وقد ضم فعلا خمسة دول هي، التشيك، استونيا، هنغاريا، بولندا، سلوفانيا، اما بلغاريا ولاتفيا، ولتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، فيجري التفاوض على ضمها بالاضافة الى قبرص، وقد امتعضت انقره كثيرا من هذا القرار لسببين اولهما، ان الاتحاد الاوربي اعطى الافضلية لطلبات انضمام هذه الدول واهمل جميع طلباتها السابقة، مما يعني استخفاف الاتحاد بمكانتها وعدم تقديره لمواقفها التاريخية في خدمة الامن الاوربي، او كونها افضل شريك تجاري له^(٧)، وثانيهما، ان الاتحاد راعى مصالح اليونان في قبول التفاوض لضم قبرص على حساب المصالح التركية، رغم ان قبرص ما زالت مقسمة، وان كثير

ليحميها من اي خطر روسي قد يقع عليها في المستقبل.

٤. استخدام الاتحاد الاوربي في تيريراته للتوسع نحو الشرق وضم دول وسط وشرق اوربيا اليه بالاضافة الى قبرص مصطلح المجتمع الامن "Security Community" ويقصد به مجموعة دول ذات انظمة دستورية متشابهة، وتقع في رقعة جغرافية معينة، ولا تستخدم القوة او تهدد بها لحسم الخلافات بينها، او تستخدم القوة لحسم مشاكلها الداخلية، وقد انتقدت تركيا هذا المصطلح، على اعتبار ان الغرض منه استبعادها من عضوية الاتحاد بحجمه انها دولة شرقية اسلامية تختلف في نظامها وتطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن مجموعة الدول التي يضمها هذا المصطلح، كما انها تنتهك حقوق الانسان وتستخدم القوة او تهدد باستخدامها في علاقاتها مع الدول المجاورة لها^(٦)، وهذا ما دفع مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي السابق الى التصريح في اعقاب انعقاد قمة الاتحاد في اللوكسمبورغ عام ١٩٩٧ الى "ان المانيا ودول اخرى تسعى الى تحويل الاتحاد الاوربي الى نادي مسيحي يستبعد تركيا التي يشكل المسلمون الاغلبية الساحقة لسكانها"^(٧).

على اية حال فلقد اخذت الولايات المتحدة الامريكية تشعر بالقلق جراء تردي العلاقات بين تركيا واوربيا بسبب قضية العضوية ووصلت الى قناعة بان هذا التردي ربما يدفع تركيا الى اتخاذ قرار خطير بالانسحاب من عضوية حلف الناتو تحت شعار عدم تقدير الغرب لخدماتها السابقة في حماية امنهم ومصالحهم ضد التهديدات الشيوعية، ولهذا سمعت الى معالجة قضية العضوية بثلاث طرق اولها، تعميق دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وثانيهما دفعها للتحالف الاستراتيجي مع اسرائيل عام ١٩٩٦ لكي يكون لها دور مميز في مواجهة التهديدات التي تهدد المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وثالثهما، الضغط على الاتحاد الاوربي من اجل مراعاة الحساسية المفرطة التركية بشأن العضوية وقد استجابت دول الاتحاد لهذا الضغط، فوافقت على جعل تركيا عضو مشارك في اتحاد غرب اوربيا الذي يعتبر الجناح العسكري للاتحاد الاوربي^(٨)، والعضو المشارك وان كان غير كامل العضوية في هذا الجناح، الا انه يستطيع المشاركة في جميع فعالياته ومناوراته العسكرية ووضع الخطط الحربية فيه وضع قراراته، وقد رحبت تركيا بهذا القرار الاوربي وفسرته على انه يمثل رغبة الاتحاد الاوربي في جعل انقره حليف عسكري قوي له وجزء من مخططاته الامنية والدفاعية^(٩). ومع ذلك سستبقى

اليونان من اجل السيطرة ومد النفوذ على جزر بحر ايجه وقبرص الاستراتيجية الواقعة في هذه المنطقة، وخلال سنوات الحرب الباردة استطاع شركاء هاتين الدولتين في حلف شمال الاطلسي ان يخففوا نسبياً من حدة هذا الصراع والنزاع كي لا يؤثر على الاستراتيجية الدفاعية للحلف بوجه التهديدات السوفيتية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تصاعدت حدة هذا الصراع والنزاع بشكل هدد وحدة الحلف مما جعله يتدخل وينفخ عن الازمة عبر تقسيم قيادته في جنوب شرق اوربا الى قيادتين لاغراض سياسية بحتة، قيادة القسم الجنوبي في لاريسا في اليونان، وقيادة القسم الجنوبي الشرقي في ازمير في تركيا. لقد انتقلت وامتدت رياح هذا الصراع والنزاع ايضاً من محيط العلاقات الاطلسية الى محيط العلاقات الاوربية، حيث تأثر الاتحاد الاوربي بموقف السياسة اليونانية الراضة بشدة قبول عضوية تركيا في الاتحاد قبل تسوية مشاكلها مع اليونان، فضلاً عن ان الاتحاد نفسه يخشى كما اشرنا سابقاً من ان قبول عضوية تركيا قد يسبب انشاقات داخلية فيه تحت تاثير اعتبارات صراعا ونزاعها مع اليونان ربما تعرقل مسيرته في استكمال بناء الوحدة الاوربية وسياسته في التوسع نحو الشرق وبناء هوية سياسية وامنية مستقلة، وتبعاً لذلك سعت انقره منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي في ان يكون لها حضور ودور متميز

تركيا طامحة في نيل عضوية الاتحاد الاوربي والتمتع بالامتيازات التي تمنحها هذه العضوية، وربما لهذا السبب ستتفجر هذه القضية في المستقبل خاصة اذا قرر الاتحاد فعلاً ضم قبرص اليه قبل حسم الخلافات التركية-اليونانية على هذه الجزيرة المهمة الواقعة في وسط البحر الابيض المتوسط...

ثانياً: قضية الدور التركي في مشاكل البلقان:

لتركيا دور وارتباط تاريخي عميق في مشاكل البلقان منذ أيام السيادة العثمانية على هذه المنطقة، بل وكثيراً ما كانت هذه المنطقة ثغرة في خاصرة الدول العثمانية وسبباً لتدخل الدول الاوربية الاستعمارية في شؤونها بغية تقسيمها فيما بينهم، ومثال على ذلك تدخل الدول الاوربية في الثورة اليونانية عام ١٨٢٥، وفي ثورات القوميات السولاقيه عام ١٨٧٥ التي انتهت بعقد مؤتمر برلين الاستعماري عام ١٨٧٨، حيث قسمت منطقة البلقان بين النفوذ الروسي في الجبل الاسود والصرب والنفوذ النمساوي في بلغاريا ورومانيا، فضلاً عن ارغام الدولة العثمانية على الاعتراف بالمصالح الاستعمارية البريطانية في مصر وقبرص، والمصالح الاستعمارية الفرنسية في تونس والجزائر^(١٠). بعد اندحار الدولة العثمانية في الحروب العالمية الاولى دخلت تركيا خليفة هذه الدولة في صراع ونزاع مريب مع

مدت تركيا يد المصالحة مع بلغاريا بعد برود في العلاقات منذ حقبة الثمانينات من القرن الماضي نتيجة امتناع صوفيا على دفع الرواتب التقاعدية للموظفين الاترك الذين تم طردهم عام ١٩٨٠، كما انها وافقت على انشاء طريق سريع يربط كل من اسطنبول في تركيا وصوفيا في بلغاريا وسكوبي في مقدونيا وتيرانا في البانيا^(١٤)، ولا يعرف حتى الان هل يوشر فعلا ببناء هذا الطريق وهل خصصت له الاموال اللازمة، ولكن سيكون له اذا ما تم انشاؤه تأثير قوي في جنوب البلقان، وسيصبح الطريق التجاري الرئيس بين اوربا الغربية وتركيا.

على اية حال فقد فشلت السياسة التركية في البلقان بخلق ادراك لدى الاتحاد الاوربي باهمية تركيا في الامن والاستقرار الاوربي تمهيدا لضمها الى عضويته، فكثير من دول الاتحاد تتهم تركيا بأنها هي التي زودت مسلمي البوسنة والهرسك بالاسلحة التي ساعدتهم على تفجير الحرب الاهلية عام ١٩٩٣^(١٥)، كما ان دول الاتحاد تتهم الولايات المتحدة الامريكية بأنها هي التي اوعزت لتركيلا بتزويد الجيش البوسني الفدرالي بالاسلحة والمعدات بعد معاهدة دايتون وكذلك بالخبراء العسكريين الاترك بغية تدريبه وبناءه، وفعلت نفس الشيء مع الجيش الالباني بغية اعاقه نجاح الاتحاد في اقامة هوية امنية ودفاعية مستقلة عن واشنطن وحلف الاطلسي^(١٦)، رغم ان التحليل لا

في حل وحسم مشاكل منطقة البلقان المتفجرة في ذلك العقد لكسي تجلب الاهتمام الاوربي اليها، وتخلق لدى الاتحاد الاوربي ادراكا بأنها دولة لا غنى عنها لحماية الامن والاستقرار الاوربي، وهكذا سمحت لحلف شمال الاطلسي باستخدام قواعدها الجوية لضرب مواقع الصرب والكروات اثناء حرب البوسنة والهرسك عام ١٩٩٣ وشاركت بقوة قدرها ١,٤٦٩ جندي تركي من اصل ١٩,٠٠٠ ألف جندي من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة والتي تولت تطبيق معاهدة دايتون في أعقاب انتهاء تلك الحرب عام ١٩٩٥^(١٧)، كما انها شاركت بعملية البيا ضد الانفصاليين الالبان في مقدونيا بقوة قدرها ٧٠٠ جندي تحسنت قيادة ايطالية لحفظ السلام علم ١٩٩٧، وقد ايدت الامم المتحدة بأن القوات التركية التي شاركت في البوسنة والهرسك وفي عملية البيا لم يكن لديها اي مشاكل مع الصرب او المقدونيين وانها كانت ملتزمة بتعاليم عمليات حفظ السلام^(١٨)، فضلا عن ان انقره التزمت رسمياً بعدم التصريح بأي شيء يمكن ان يفسره الاوربيين على انها تؤيد قيام دولة اسلامية في البوسنة والهرسك او دولة البانية مسلمة منفصلة عن مقدونيا كي لا تبدو متناقضة مع نفسها بصدد موقفها الراض لقيام دولة كردية في جنوب تركيا^(١٩)، رغم ان الرأي العام التركي يتعاطف بشدة مع مسلمي البلقان ويدعو الحكومة لتأييد قيام دولة اسلامية هناك، وفوق هذا وذاك فقد

وازمات، وهذا ما دفع تلك القوى على إقامة علاقات جيدة مع تركيا في كافة المجالات، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أكثر واقعية، ووجدت أن نموذج الكمالية لم يفتل في الانتشار بين دول الشرق الأوسط فحسب، بل أضحت أقل إثارة وأقل ثبات حتى داخل تركيا نفسها، والدليل على ذلك شيوع الاضطرابات الداخلية فيها، ونجاح حزب الرفاه الإسلامي المعارض للعلمانية في الحصول على نسبة ٢١% من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦، مما جعل رئيسه إريكان يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق المستقيم في حزيران عام ١٩٩٧، ورغم أن حزب الرفاه قد تم إغلاقه بأمر من المحكمة الدستورية في العام ١٩٩٨، فإن التحليل لا يستبعد أن تشهد تركيا في المستقبل حالات مماثلة طالما ظل نموذج الكمالية في انحسار وتراجع مستمر.

على أية حال فإن دول الاتحاد الأوروبي ترى في النموذج العلماني الاتاتوريكي مثليين لا يشجعان إطلاقاً على ضم تركيا لهويتهم الامنية والسياسية وقيمهم مفاهيمهم الحضارية، وهما دور الجيش في الحياة السياسية التركية، والموقف من قضية حقوق الانسان، فالنسبة للجيش فإن دوره هو لحماية الدستور، وتحديث البلاد وتوجيهها نحو الغرب، ونقطة اتصال قوية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عبر حلف شمال

يستبعد بأن يكون غرض هذا التصرف الأمريكي-التركي هو لإبعاد أي نفوذ إيراني على مسلمي منطقة البلقان، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن مسلمي البلقان لا ينظرون لتركيا كدولة اسلامية، فقد رفض رئيس البوسنة عزت بيجوفك زيارة قبر كمال اتاتورك لأنه حظم الاسلام داخل الدولة التركية^(١٧).

إن أكبر دليل على فشل الدور التركي في تحقيق اغراضه من البلقان، هو رفض الاتحاد الأوروبي بقبول عضوية تركيا في قمة اللوكسمبورغ عام ١٩٩٧ وابداء الاستعداد للتفاوض من أجل ضم قبرص اليه، ثم قيام اتحاد غرب أوروبا بتشكيل قوة التدخل السريع الأوروبية والقوة البحرية الأوروبية من دول فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال من أجل التدخل لحسم الازمات التي تهدد الامن الأوروبي في منطقتي البلقان والشرق الأوسط، دون استدعاء تركيا للمشاركة فيها وتقدير قيمتها الاستراتيجية كجسر حيوي يربط الاتحاد الأوروبي بهاتين المنطقتين....

ثالثاً: قضايا العلمانية وحقوق الانسان

كان تصور الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، بأن نموذج الدولة العلمانية التركية- كما أسسه كمال اتاتورك- هو النموذج الذي سيتم وينتشر بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعندئذ تستطيع القوى الغربية اداسة مصالحها الحيوية في هذه المنطقة دون تعقبات

الإطلسي، ولكن مثل هذا الدور وتدخل الجيش المستمر في الحياة السياسية التركية كما حدث في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧، أمر غريب على الحياة السياسية الأوروبية ومبادئ الديمقراطية الغربية، وإذا كانت أوروبا قد تحملت واعمضت عينها عن هذا الدور المنافي للديمقراطية خلال الحرب الباردة لاغراض استراتيجية تتعلق بأهمية تركيا في الدفاع عن الأمن الأوروبي بوجه التهديدات السوفيتية السابقة، فإن الوضع تغير بعد انتهاء تلك الحرب، وبدأت أوروبا ترفض مثل هذه الأوضاع غير الطبيعية.

أما بصدد حقوق الإنسان، فقد يعض الأوروبيون الطرف عن فشل النظام الاتاتوركي في إيجاد إطار عملي يستطيع استيعاب عمل الحركات الإسلامية داخلية، لأن موقفهم من الإسلام يسير ضمن الموقف الغربي العام كما حددته نظرية صموئيل هنتغتون حول صدام الحضارات، بيد أن الأمر يختلف بخصوص حقوق الأقليات العرقية ولأسيما الأكراد، فهؤلاء يبلغ عددهم داخل تركيا ١٣ مليون نسمة، ويشكلون ٢٠% من مجموع السكان وأكثر من نصف أكراد العالم، ومشكلتهم قديمة منذ أيام الدولة العثمانية، ويعالجها الأتراك اليوم بالبطش والقوة كما فعل العثمانيون سابقاً، بل إن هذه المشكلة تعقدت بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانوا يعيشون تحت سيطرة نظام عثماني

واحد، وأصبحوا ينتمون أشر انهيار الدولة العثمانية في الحرب الى ثلاثة بلدان مختلفة-تركيا سوريا العراق- وكل بلد له طريقته الخاصة في التصرف بمشكلتهم، فضلاً عن ذلك فإن الأكراد انفسهم لا يعرفون ماذا يريدون-دولة مستقلة ام حكم ذاتي، وكل ما برز منهم هو قيام حزب العمال الكردستاني PKK ذو الافكار اليسارية بقيادة حركة مسلحة منذ عام ١٩٨٤ ضد ما اسماء الطغيان او الاستبداد التركي، وهي الحركة التي خفت حدتها عندما استطاع النظام التركي القبض على زعيمها عبد الله أوجلان في إيطاليا عام ١٩٩٧، ثم قيام هذا الزعيم بالطلب من اعضاء حركته تسليم اسلحتهم عام ١٩٩٨ كمقايضة مقابل عدم اعدامه.

قد لا يتعاطف الأوروبيون مع الافكار اليسارية لحزب العمال الكردستاني، ولكنهم لا يرحبون اطلاقاً- فيما عدا بريطانيا-بعمليات الغزو والذبح المنتظمة التي يقوم بها الجيش التركي في جنوب تركيا وشمال العراق ضد ما تبقى من افراد ومقلنتي هذا الحزب، ولذلك فانهم فتحوا ابوابهم امام الأكراد وسمحوا لهم بأقامة تجمعات سياسية، وبث برامج تلفزيونية تؤيد قضيتهم، بل حتى أنهم وافقوا على النظر في قضايا انتهاك حقوق الإنسان التي رفعاها الأكراد امام المحكمة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي^(١٨)، وبصورة مختصرة فإن الأوروبيين لا يستوعبون اصرار النظام العلماني

البالستية، لكنها ترى في التحالف مع تركيا مقدمة لضمها الى عضوية الاتحاد الاوربي^(١٩)، وهو ما ترفضه دول الاتحاد للأسباب التي ذكرناها في قضية العضوية.

على العموم، فقد سعت انقره في السنوات الماضية الى انتهاج سياسة شرق اوسطية تقترب في بعض جوانبها من سياسة الاتحاد الاوربي في هذه المنطقة، وتهدف الى زرع ادراك لديه بأنها ليست منقادة تماما لالارادة والمصالح الامريكية، ويبدو ذلك واضحا من موافقها ازاء العراق وايران، فهي تمتلك علاقات اقتصادية بحته مع العراق وبالتالي ترغب في رفع الحصار عنه، ولا ترحب بسياسة واشنطن ولندن الراسية لتغيير الحكم فيه او زيادة وتوسيع منطقة الحضر في شماله خوفا من ان يؤثر ذلك على اكراد تركيا، ورغم ان الطائرات الحربية البريطانية والامريكية مستمرة في العدوان على العراق من الاراضي التركية، الا ان هذا التصرف يعبر عن رغبة المؤسسة العسكرية التركية وليس المؤسسة السياسية والرأي العام التركي، وعليه فان هناك تشابه وتقارب بين موقف تركيا وسياسة الاتحاد الاوربي في هذه المنطقة.

اما بصدد ايران فانه لا احد في تركيا يتعاطف مع تشدد واشنطن مع طهران لاسيما بعد انتخاب خاتمي المعتدل رئيسا للجمهورية كما ان انقره تحاول اغراء دول الاتحاد الاوربي لنقل النفط الايراني ونفط منطقة القوقاز

التركي على عدم طرح اي نوع من الحلول السياسية لمشكلة الاكراد تتناسب مع مفاهيم الديمقراطية، مما شكل قيذا عليهم في ضم تركيا الى هويتهم الحضارية..

رابعاً: قضية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط.

هناك اختلاف جوهري واضح بين نظرة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي حول مشاكل منطقة الشرق الاوسط ودور تركيا فيها، فبينما تنظر واشنطن اليها على انها مشاكل سياسية وامنية وعسكرية تهدد مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، مثل احتمالات فشل عملية التسوية بين العرب واسرائيل، مثل اسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية في بعض دول المنطقة المعادية لسيها، وشيوع ظاهرة الارهاب والاصولية الاسلامية، فان دول الاتحاد الاوربي تتعامل مع المنطقة من اجل الحصول على اهداف اقتصادية وتجارية قصيرة الامد، وليست اهداف استراتيجية، وفي حين ترى واشنطن ان تركيا حليف استراتيجي لها لا غنى عنه في احتواء هذه المشاكل، فان دول الاتحاد لا ترى اية ضرورة استراتيجية للتحالف مع تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي وان كانت تقدر قيمة تركيا ودورها في احتواء هذه المشاكل التي يمكن ان تهدد الامن الاوربي من قريب او بعيد، وان تركيا معرضة اكثر من غيرها للتهديد بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ

وهويته الحضارية أو ان تكون حتى حليفاً استراتيجياً له في المناطق الحيوية القريبة من اوربا مثل مناطق البلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ومن بين تلك القضايا، الانتقادات التي يوجهها الاتحاد لانقصره بخصوص استخدام المهاجرين والفارين السياسيين لاراضيها من اجل العبور الى اوربا، بصورة ادت الى تكاثر اعدادهم واخذوا يهددون الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول الاوربية نظراً لما يحملونه من افكار سياسية متطرفة سواء كانت يسارية او دينية، كما يأخذ الاتحاد على تركيا السماح لتجار المخدرات بجلب الافيون والمورفين من افغانستان ومناطق آسيا الوسطى وتميرره الى اوربا عبر اراضيها، وفي هذا الصدد يوجد داخل الاتحاد الاوربي رأيان، اولهما، ان ضم تركيا الى عضوية الاتحاد سيجعل عبور المهاجرين والفارين وتجار المخدرات الى اوربا اكثر سهولة، وثانيهما، ان هذا الانضمام سيرهق الاتحاد ويدفعه لاتخاذ اجراءات حازمة لاحتواء هذه القضية، وبالتالي قد ينصرف عن الاهتمام بمشروعه للتوسع نحو الشرق وبناء سياسته وهويته الامنية المستقلة، لذا فإن افضل خيار له هو الاستمرار في موقفه الرفض وضم تركيا الى عضويته.

على اية حال فإن جميع القضايا التي اعاقت تطور العلاقات التركية-الاوربية حتى الان او في

اسيا الوسطى عبر اراضيها بشروط وفوائد مقبولة وضمانات امنية، لكي ثبت انها الجسر الذي يربط اوربا بمنطقة الشرق الاوسط والمناطق القريبة منها^(٢٠)، فضلاً عن انها رحبت بأندحار السناتور الامريكى المتشدد ضد ايران "d-Amato" عام ١٩٩٨، على امل ان يخفف ذلك من العقوبات الامريكية المفروضة عليها^(٢١).

لم تؤدي هذه السياسة التركية الشرق اوسطية التي اقتناع الاتحاد الاوربي بأهمية تركيا ودورها في حل مشاكل الشرق الاوسط على امل ان تكون حليفاً استراتيجياً للاتحاد في هذه المنطقة، ولا يعود ذلك الى موقف الاتحاد من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في تركيا فحسب، بل لانه حذر من علاقات تركيا المتأزمة مع بعض دول هذه المنطقة مثل سوريا والعراق على المياه والقضية الكردية، اذ يخشى الاتحادان التحالف مع تركيا او ضمها لعضويته قد ينقل اليه هذه المشاكل، فضلاً عن انه غير مرتاح للتحالف التركي-الاسرائيلي عام ١٩٩٦، لانه قد يسيء الى علاقاته مع اصدقائه العرب ويضع عقبات لمشروعهم في اقامة شراكة مع الدول العربية المتوسطية^(٢٢).

خاتمة واستنتاجات

لاشك في ان هناك قضايا اخرى من شأنها ان تقلل من حماس ورغبة الاتحاد الاوربي في ضم تركيا الى عضويته ونظامه الامني الاقليمي

مجال الامن لا يهتم الا بأمنه وفي كيفية تحقيق انسجام بين هويته الامنية المحتملة والسياسات الخارجية لدول اوربا الشرقية التي يسعى لضمها اليه، ولهذا نجدها يتمسك بشدة في عضوية تركيا في حلف الاطلسي خاصة بعد زوال الخطر الشيوعي عن اوربا، بل انه اخذ ينظر لهذه العضوية بمثابة الجسر لتبرير سياسة واشنطن الابتزائية لضم تركيا لعضويته، وما يعنيه ذلك من انتقال صراعاتها مع الدول الاخرى داخل اورقته وخاصة صراعاها مع اليونان حول قبرص.

وتبعاً لما تقدم فلم يعد امام تركيا سوى خيار الموازنة الاستراتيجية في علاقاتها بين اوربا والغرب من جهة ومحيطها الاسيوي والاسلامي من جهة اخرى، اي انها لن تلجأ الى حد القطيعة النهائية في علاقاتها مع اوربا والغرب لان في ذلك اضرار بمصالحها الاقتصادية والتجارية، ولكنها ستعمل على تعويض فشلها في كسب هوية الاتحاد الاوربي ومؤسساته السياسية والامنية بتقوية علاقاتها مع الدول المجاورة لها، حيث تشير جميع الدلائل على انها اخذت تعتمد فعلاً هذا الخيار مثل مساعيها لتكوين كتلة اقتصادية وحضارية مع دول اسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية واغراؤها بتسويق تغطها عبر الاراضي التركية، فضلاً عن ان هذا الخيار فيه مكنه للتفيس عن ازمة الهوية الحضارية التي اخذت تعيشها منذ انتهاء الحرب الباردة بعد ان اخذت قطاعات واسعة من الشعب التركي

المستقبل ناتجة بسبب سوء فهم متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة من قبل تركيا والاتحاد الاوربي معاً، وخصوصاً قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والامن في اوربا والمناطق القريبة منها مثل منطقتي البلقان والشرق الاوسط، كما ان هذه القضايا ناتجة بسبب اختلاف الرؤيا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي حول قيمة تركيا بعد الحرب الباردة سواء في تطورها السياسي الداخلي ودورها الاستراتيجي الامني، ونزاعها مع اليونان على قبرص، فواشنطن تنظر لتركيا مثلما كانت تنظر اليها في سنوات الحرب الباردة، اي تريدها ثابتة وقوية وقادرة على حماية المصالح الغربية، ومن ثم تكون ديمقراطية ومحترمة لحقوق الانسان، ولهذا تتمسك بشدة في عضويتها في حلف شمال الاطلسي وتعتبر هذه العضوية بمثابة تركيتها للانضمام الى الاتحاد الاوربي على اساس وحدة الامن الاوربي والاطلسي، كما انها تريد ان تنقل قضية صراعاتها مع اليونان داخل الاتحاد الاوربي وليس في اطار حلف الاطلسي بغية المحافظة على وحدة الحلف ومشروعه في التوسع نحو الشرق.

اما الاتحاد الاوربي، فانه يريد من تركيا ان تكون ديمقراطية اولاً ثم قوية وثابتة، لان سياسته تهتم بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، ولان جميع دولة تختار بممارساتها ومؤسساتها الديمقراطية، كما انه في

⁽¹⁾J-Pettifer, The Turkish Labyrinth: Atatürk and The New Islam, Penguin Book, London, 1998, p-83.

⁽²⁾J-Pettifer, The Turkish Labyrinth, Ibid, p129.

⁽³⁾J-Pettifer, The Turkish Labyrinth, Ibid, p128.

⁽⁴⁾David Owen, Balkan Odyssey, Ibid, p114.

⁽⁵⁾H-Daci, Albanian Army and Regime changes, Harmonic paper No3, Groningen centre For European Security studies, 1998, p78.

⁽⁶⁾J-Pettifer, the tyrkish Labyinth, Ibid, p127.

⁽⁷⁾Cevik Bir, Speech on New security Architecture Turkey and Europe in The 21 Century, in FBIS Daily Report, 26 June 1998, p177.

⁽⁸⁾Cevik Bir, Speech on New security, Ibid, p178.

⁽⁹⁾H-Kramer and F-Muller, Relations with turkey and The Caspian Basin Countries, In Black will and Sturmer, Allies Divided, pp-192.

⁽¹⁰⁾Strategic Survey 1997-1998, International Institute Studies, London, Oxford university press, 1998, p24.

⁽¹¹⁾I-Lesser, Bridge or Barrier, Ibid, p36.

ترفض ارتباطها المطلق بأوروبا والغرب وتطالب النخب السياسية الحاكمة بفك ارتباطاتها بالمؤسسات الغربية...

⁽¹²⁾I-Lesser, Bride or Barrier Revisited: Turkissh security Relations with The West; publication by washington institute For Near East Policy; Ed, A-Markovsky and S-Sayari (in print), 1998, p35.

⁽¹³⁾I-Lesser, Ibid, p36.

⁽¹⁴⁾I-Lesser, Ibid, p37.

⁽¹⁵⁾Richard Holbrook, To End a war, Newyork, Random House, 1998, P103.

⁽¹⁶⁾رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٣٤.

⁽¹⁷⁾حول مفهوم مصطلح المجتمع الامن انظر: K-W-Deutch et al; Political community and The Nort Atlantic Area, Princeton univervoisy, Press, 1957, P5.

⁽¹⁸⁾نقلاً عن: رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

⁽¹⁹⁾F-S-Larrabee, us and European policy toward Turker and The caspian Basin; In R-D-Blakwill and M-sturmer eds), Allies Divided: transatlantic Policies for The Greater middle East, Cambridge mass, Mlt press, 1997, p169.

⁽²⁰⁾F-S- Larrabee, Ibid, p169.

⁽²¹⁾تمزيد من المعطومات انظر: كاظم هاشم نعمه، الوجدان في تاريخ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص ١٣١-١٦٧.

⁽²²⁾David Owen, Balkan odyssey, Victor Gollancz, London, 1995, p113.